٣١٧٧ (د-٢٨) . التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية

ان الجمعية العامة ،

اعترافا منها بأن البلدان النامية ، عملا بالمبادئ المعلنة في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (٨١) ، قد بذلت جهودا ملحوظة للنهوض بالتبادل التجارى فيما بينها ولاقامة وتعزيز التعاون او التكامل الاقتصادى الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي ،

واذ تشير الى قرارها ٢٩٧٤ (د-٢٧) المتخذ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ بشأن التعاون بين البلدان النامية في برامج الامم المتحدة للتعاون التقني وزيادة كفاءة جهاز الامم المتحدة الانمائي ،

واذ تضع في اعتبارها الاعلان والمبادئ الواردة في برنامج عمل ليما (٨٢) ، الذى اعتمد في الاجتماع الوزارى الثاني لمجموعة الدول السبع والسبعين في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، وخاصة الفرع (هـ) من الجزء الثاني الذى يؤكد ضرورة تعزيز التعاون المتبادل بين البلدان النامية لتسهم جميعا في تقدمها الاقتصادى والاجتماعي بالاستفادة على وجه فعال من أوجه تكامل مواردها واحتياجاتها ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار برنامج التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي بين البلدان النامية ، الموجز في القرار ٤٨ (د-٣) المتخذ في ١٨ أيار/ مايو ١٩٧٢ من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء (٨٣) ،

---

(٨١) القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) .

(٨٢) انظر : " أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، الدورة الثالثة ، المجلد الاول ، التقرير والمرفقات " (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.II.D.4) ، المرفق الثامن ، واو .

(٨٣) المرجع نفسه ، المرفق الاول ، ألف .

واذ تحيط علما ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادى بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية ، الذى اعتمده مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في جورجتاون في الفترة من ٨ الى ١٢ آب/أغسطس ١٩٧٢ ، والذى رسمت فيه ملامح خطوات عملية للتعاون ، ولا سيما في ميادين التجارة ، والنقل والصناعة ، والخبرات العملية التكنولوجية ، والمساعدة التقنية ، وفي الأمور المالية والنقدية ،

واذ تحيط علما كذلك ببرنامج العمل للتعاون الاقتصادى الذى اعتمده المؤتمر الرابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز ، المنعقد في مدينة الجزائر في الفترة من ٥ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ (٨٤) ، والذى أكدوا فيه من جديد ايمانهم بأن المسؤولية عن ضمان الانماء السريع لبلدانهم تقع أولا على عواتقهم هم أنفسهم ، ثم أعلنوا تصميمهم على العمل على تحقيق الاعتماد على أنفسهم فرادى ومجتمعين ، وتبنوا ووسعوا برنامج العمل الذى اعتمد في جورجتاون وقرروا ، على وجه الخصوص ، انشاء صندوق للانماء الاقتصادى والاجتماعي ،

واقتناعا منها بأن زيادة توسيع نطاق التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، على غرار ما وصف في المبادئ والبرامج المشار اليها في الفقرات الآنفة الذكر ، يمكن أن تساعد على تحقيق التغييرات الهيكلية اللازمة في النظام الاقتصادى العالمي لسد الاحتياجات العاجلة للبلدان النامية وتعجيل عملية الانماء ، واتاحة السبل أمام ازدهار الاقتصاد العالمي ازدهارا متوازنا قائما على المساواة بين جميع البلدان وعلى مصالحها المشتركة ،

١ - ترى أن على البلدان النامية ، بغية توسيع نطاق التعاون على الاصعدة الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي ، أن تتخذ خطوات قوية جديدة ، منها :

(أ) تنشيط المزيد من التنسيق بين سياساتها في مختلف ميادين التعاون المتبادل فيما بينها ؛

(ب) تنشيط وتوسيع التبادل التجارى الاقليمي ودون الاقليمي والاقاليمي بواسطة ترتيبات تجارية تفضيلية ؛

(ج) تنشيط أو اقامة أو تعزيز التكامل الاقتصادى على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ؛

(د) دعم انشاء أو تحسين الأداة المناسبة للدفاع عن أسعار سلعها الأساسية التصديرية ، وتيسير سبل الوصول الى أسواق هذه السلع ، وتثبيت هذه الأسواق ؛

(هـ) حماية حقها غير القابل للتصرف في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية ؛

---

(٨٤) A/9330 و Corr.1، ص ٨٥ .

(و) تعزيز أو توسيع أو انشاء شبكات النقل وغير ذلك من المقومات الهيكلية للمواصلات فيما بينها ؛

(ز) استنباط وتطبيق وسائل فعالة لزيادة تشجيع التعاون والانماء الصناعيين ؛

(ح) تنشيط وانشاء ادوات فعالة للتعاون الوثيق في ميادين التمويل وعلاقات التسليف والمسائل النقدية ؛

(ط) تنظيم وسائل وتدابير لتشاطر وتبادل الخبرات في العلم والتكنولوجيا في مسارات الانماء الاقتصادى والاجتماعي ، ولتنشيط انماء العلم والتكنولوجيا وتطبيقهما على هذه المسارات؛

(ى) دعم برامج التعاون الاقتصادى فيما بينها بتدابير لتبادل المعلومات والأفكار ، وخاصة عن طريق زيادة الاتصالات بين وسائط الاعلام الجماهيرى فيها ؛

٢ــ وترى كذلك أنه ، نظرا الى أن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية يوفر اطارا مناسبا لضمان وتقديم مصالح أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية ، والجزرية ، ينبغي لبرامج التعاون أن تولي عناية خاصة لمشاكل هذه البلدان ؛

٣ــ وتدعو الدول المتقدمة النمو الى المحافظة على دعمها للتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية وتوسيع هذا الدعم ، وفقا للتعهد الوارد في الفقرة ٤٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛

٤ــ وترجو الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات أسرة الأمم المتحدة :

(أ) أن تضاعف وتنسق برامجها بحيث تقدم دعما ماليا وتقنيا فعالا لزيادة التوسع في التعاون المتبادل بين البلدان النامية على غرار ماأشير اليه في الفقرة ١ أعلاه ؛

(ب) أن تهدأ مشاريع جديدة ، وتوسع المشاريع القائمة ، للتعاون التقني وتبادل الخبرات بين البلدان النامية ؛

(ج) أن تنشط وتوسع ترتيبات التعاون بين الوكالات على الصعيد الاقليمي ، وخاصة بين اللجان الاقتصادية الاقليمية ، لدعم مشاريع التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ؛

٥ــ وترجو الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين عن تنفيذ الفقرة ٤ أعلاه ؛

٦ــ وترجو لجنة التخطيط الانمائي أن تعطي أولوية عالية لاستعراض وتقييم التعاون الاقتصادى

بين البلدان النامية ، بما في ذلك بوجه خاص التعاون العلمي والتقني ، وأن تقدم تقريرا عن هذه المسألة الى لجنة الاستعراض والتقييم لكي تدرسها في الاستعراض الخاص بمنتصف العقد للاستراتيجية الانمائية الدولية .

الجلسة العامة ٢٢٠٦
١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣

٣١٧٨ (د-٢٨) . الاستعدادات لاستعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني في منتصف العقد

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٢٦٢٦ (د-٢٥) المتخذ في ٢٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٠ والمتضمن للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٢٨٠١ (د-٢٦) المتخذ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، وخاصة الى فقراته المتعلقة بالاستعراض والتقييم على الصعيدين القطاعي والاقليمي من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، والوكالات المتخصصة ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، وغيرها من هيئات أسرة الأمم المتحدة ،

واذ تذكر أيضا القسم "أولا" من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧٦٨ (د-٥٤) المتخذ في ١٨ أيار / مايو ١٩٧٣ ، والمتعلق بالاستعراض والتقييم ،

وقد اضطلعت بعملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

واذ ترى أن عملية الاستعراض والتقييم الخاصة بمنتصف العقد والمنصوص عليها في الفقرة ٨٣ من الاستراتيجية الانمائية الدولية يجب أن يعد لها بكل عناية في ضوء الخبرة المكتسبة خلال عملية السنتين الأولى للدراسة والتقييم ، على كلا الصعيدين القومي والدولي ،

واذ ترى أن قضايا ومفاهيم جديدة قد ظهرت منذ اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية ، كتلك الوارد ذكرها في الفقرة ٤ من نص عملية السنتين الأولى لاستعراض وتقييم مجموع التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣١٧٦ (د-٢٨) المتخذ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وان هذه القضايا والمفاهيم تستدعي مزيدا من الدراسة ،